دور حركة كفاية
في عملية التغيير السياسي في مصر
عام ٢٠١١م

الباحث/ أحمد علي مخيلف

كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

الملخص:

ظهرت على الساحة المصرية خلال العقد الأول من الألفية الجديدة العديد من الحركات المطالبة بالتغيير، ومن أبرزها وأهمها حركة كفاية (الحركة المصرية من أجل التغيير) والتي هدفت في المقام الأول إلى تغيير النظام الحاكم والذي ترى أنَّ بتغييره سيتغير الواقع المصري المُعاش، وقامت الحركة من أجل ذلك بمحاولة تعبئة الجماهير تحت الهدف ذاته بالعديد من الوسائل والآليات مثل المظاهرات والاحتجاجات والمؤتمرات والتصريحات وغيرها من الوسائل التي ترى أنّها ستحقِّق هذه الغاية من خلال تغلغلها الرأسي داخل المجتمع السياسي المصري، فضلًا عن سعيها نحو التغلغل الأفقي داخل المجتمع المصري عن طريق توسيع أدوارها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فالحركة ترى أنَّ الإصلاح لن يتحقَّق إلّا باتحاد المجتمع المصري تحت هدف واحد وهو التغيير والذي يسعى الكل لتحقيقه.

ومنذ ظهور حركة كفاية، فقد أثَّرت وتأثَّرت بالواقع المصري لا سيما وأنَّها دائمًا ما سعت إلى أن يكون لها دور في أبرز وأهم أحداث المجتمع المصري، ومنها الانتخابات الرئاسية، والانتخابات البرلمانية، والاستفتاء على التعديلات الدستورية، وغيرها من القضايا، إلّا إنَّ الحركة ما لبثت أن خَفُتَ نجمها بدرجة كبيرة وانخفض تأثيرها الذي عقد عليه جموع من الشعب المصري آمالًا عريضة، فحركة كفاية هي الأساس لنشأة الحركات الاحتجاجية الشبابية والتي أدَّت دورًا مهمًّا في ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١م، وتنحي الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) عن السلطة.

Abstract:

On the Egyptian scene, during the first decade of the new millennium, many movements emerged demanding change. The most important of these movements is the Kefaya movement (Egyptian Movement for Change) , which aimed primarily changing the ruling regime، which sees that changing it will change the reality of the present Egyptian reality.

To this end, the movement has tried to mobilize the masses under the same objective through various means and mechanisms such as demonstrations، protests, conferences, statements and other means which it believes will achieve this objective through its vertical penetration within the Egyptian political community as well as its attempt to horizontal penetration within the Egyptian society by expanding its roles in the political, economic and social aspects.

The movement believes that reform will only be achieved through the unification of Egyptian society under one goal, The Change, which all seek to achieve.

Since the emergence of the Kefaya movement، it has influenced and been influenced the Egyptian reality, especially since it has always sought to play a role in the most prominent and important events in Egyptian society, including presidential elections, parliamentary elections, referendum on constitutional amendments and other issues.

However, the impact of the movement soon was reduced to a large extent and the great hopes of many Egyptians people on it was also decreased.

Kefaya is the basis for the emergence of youth protest movements that played an important role in the revolution of January 25, 2011 and ousted former president Mohamed Hosni Mubarak.

المقدِّمة:

شهدت مصر مع نهاية عام ٢٠٠٤م ومطلع عام ٢٠٠٥م تفجُّر سلسلة من الأنشطة الاحتجاجية المتصاعدة والمتنامية، والتي طالت باحتجاجاتهاجميع جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمع المصري، وهي الأنشطة التي صاحبها بروز العديد من الحركات والتجمعات والتي كانت حركة (كفاية) بدايتها والأبرز فيما بينها، فهذه الحركات الاحتجاجية عبّرت بشكل أو بآخر عن بدء تحوّل نوعي في علاقة المواطن المصري بالشأن العام وبالعمل السياسي على نحو خاص بما يفتح الآفاق في المدى المتوسط أمام إمكانية حدوث تغيير عميق في بنية النظام السياسي تجاه تحول ديمقراطي حقيقي للمواطنين دور فاعل في إنجازه[١]، وقد هدفت حركة (كفاية) في المقام الأول إلى تغيير النظام الحاكم والذي ترى بتغييره، سيتغير الواقع المصري المُعاش آنذاك وقامت الحركة من أجل ذلك بمحاولة تعبئة الجماهير تحت الهدف ذاته بالعديد من الوسائل والآليات، ومنها المظاهرات والاحتجاجات والمؤتمرات والتصريحات وغيرها من الوسائل التي ترى أنها ستحقق هذه الغاية، من خلال تغلغلها الرأسي داخل المجتمع السياسي المصري فضلًا عن سعيها نحو التغلغل الأفقي داخل المجتمع عن طريق توسيع أدوارها في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فالحركة ترى أنَّ الإصلاح لن يتحقق إلّا باتحاد المجتمع المصري تحت هدف واحد وهو هدف الحركة والذي يسعى الكل لتحقيقه[٢].

تنقسم دراستنا في هذا البحث على مطلبينِ:

المطلب الأول: نشأة الحركة

المطلب الثاني:دور الحركة في التغيير السياسي عام ٢٠١١م

المطلب الأول– نشأة الحركة :

تُعد حركة كفاية أقوى الحركات الاجتماعية التي شهدتها مصر خلال الحقبة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م؛ إذ إنَّها تمثِّل المعنى الحقيقي لحركة اجتماعية، وعلى الرغم أنَّها نشأت لأسباب خارجية نتيجة إعلان الولايات المتحدة الأمريكية عن مشروع الشرق الأوسط الكبير لإصلاح المنطقة، وكذلك مواجهة الغزو الأمريكي – الصهيوني والتدخل الأجنبي في المنطقة والذي تجسَّد في احتلال أمريكا للعراق عام٢٠٠٣م، الّا إنّ الحركة عدّت أنَّ القضايا الداخلية هي الركيزة الأساسية التي لا بُدَّ أن تنطلق منها[٣]، وقد جاء مولد حركة كفاية في لحظة تنامي فيها الإحساس بعدم الرضا، وتوفُّر الشعور بالتوتر والسخط العام على الأوضاع القائمة، وتوفرت درجة من الوعي بضرورة تغييرها، وهو ما أطلق عليه العالِم السياسي (روبرت جور)(Robert Gore) (الإحساس بالحرمان) بمعنى وجود فجوة بين توقعات الأفراد عن نوعية وشروط حياتهم، وما يحصلون عليه فعليًّا، فكلما اتسعت الفجوة بين ما يتوقعونه وما يحصلون عليه كلما زادت إحباطاتهم وشعورهم بالظلم، الذي تزداد كثافته عند مقارنة أوضاعهم بأوضاع فئات أخرى في المجتمع، وارتبطت هذه المشاعر بلحظة فارقة من الجدل السياسي والمجتمعي حول قضية التمديد للرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) (١٩٨١–٢٠١١م)، وتوريث منصب الرئاسة لنجله (جمال مبارك) وقرب موعد الانتخابات الرئاسية والبرلمانية[٤]. وللتعرف أكثر عن نشأة حركة كفاية سنتطرق الى النقاط الآتية:

أولًا– البداية والتأسيس:

أُسست الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) في آب/أغسطس عام ٢٠٠٤م، وقد تطورت الحركة بشكل سريع وخرج من تحت عباءتها عدد من الحركات السياسية المستقلة الأخرى، مثل (أُدباء من أجل التغيير) و(فنانون من أجل التغيير) و(صحفيون من أجل التغيير) و(أطباء من أجل التغيير) و(شباب من أجل التغير)

و(أطفال من أجل التغيير) وغيرها، ولا تحمل الخريطة الفكرية لحركة كفاية توجهات فكرية محددة، وذلك نتيجة لطبيعة الحركة ذاتها، وتكوّنها من قبل مجموعة من الأشخاص من مختلف الأطياف السياسية (اليسارية، الليبرالية، الإسلامية) وغيرها، وساهمت العديد من الشخصيات في تأسيس الحركة وأبرزهم (جورج إسحاق) و(أبو العلا ماضي) و(ومحمد السعيد إدريس) و(أحمد بهاء الدين شعبان) و(أمين إسكندر) و(عبد الحليم قنديل) [٥]، فعقب الإعلان عن التغيير الوزاري في تموز/ يوليو ٢٠٠٤م، صاغ ثلاثمائة من المثقفين المصريين والشخصيات العامة التي تمثِّل الطيف السياسي المصري على اختلاف ألوانه (وثيقة تأسيسية) طالبت بتغيير سياسي حقيقي في مصر، وبأنهاء الظلم الاقتصادي والفساد في البلاد، وبأنهاء تبعية السياسة الخارجية المصرية[٦].

حرصت الحركة على إيضاح أنها ليست حزبًا ولا جبهة سياسية، وفتحت عضويتها أمام جميع المصريين بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلّا إنها اهتمت منذ البداية بالالتزام بمعايير التيارات القومية؛ اذ استبعدت من عضويتها دُعاة التطبيع مع إسرائيل ورُعاة برامج الدفاع عن الديمقراطية التي تمولها منظمات دولية، وشدَّدت الحركة على مبدأ العضوية الفردية مقررةً التوجه مباشرةً إلى الأمة؛ إذ يتم اكتساب عضوية الحركة من خلال التسجيل عبر موقعها على الإنترنت[٧].

كان (جورج اسحاق) المنسق العام لحركة كفاية مشغولًا بدعوة أبناء جيل السبعينيات لأخذ زمام المبادرة في الحياة السياسية المصرية منذ احتفالية جيل السبعينيات التي دعا إليها مركزًا المحروسة والجيل في شباط/ فبراير ١٩٩٧م احتفالًا بمرور ٢٥ عامًا على انتفاضة الطلاب في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢م و٢٠ عامًا على انتفاضة ١٨ و١٩ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٧م، ولم تنتهِ هذه الاحتفالية إلى نتائج مباشرة مبهرة على الرغم من أنَّ بعضًا من الذين حضروا وقائع الاحتفال حاولوا على ما يزيد على عام أن يلتقطوا خيوط الوجد والآمال لكي ينسجوا منها حزبًا سياسيًا

أو حتى ملاءة ثقافية أو أي عمل جماعي ممكن، وعلى الرغم من ذلك، فإنَّ مجرد التقاء هذا الجمع بعد طول غياب شكّل الأرضية التي انطلقت منها بعد ذلك العناصر الفردية التي اجتمعت لتأسيس اللجنة الشعبية لدعم انتفاضة الشعب الفلسطيني، وهي الأرضية نفسها تقريبًا أدّت دورًا في توفير مناخ مناسب لتأسيس حركة كفاية[٨]، واتساقًا مع ما تقدّم، استجاب مع أول دعوة لتأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) حوالي ثلاثمائة شخصية سياسية ينتمون إلى أغلب ألوان الطيف السياسي في مصر وإلى جميع الاجيال، ومع ذلك، فإن النشطاء من بينهم كانوا جميعًا تقريبًا من أبناء جيل السبعينيات، وشكّلوا ما يشبه ائتلافًا بين أربع مجموعات[٩]:المجموعة الأولى: مجموعة حزب الوسط بقيادة أبو العلا ماضي، وكانت المجموعة الرئيسة التي ساهمت في حوار جيل السبعينيات من الإسلاميين، أما المجموعة الثانية وكانت مجموعة الكرامة بقيادة حمدين صباحي وأمين إسكندر وهي أيضًا المجموعة الرئيسة والوحيدة التي ساهمت في حوار جيل السبعينيات من الناصريين، والمجموعة الثالثة: هي مجموعة حزب العمل الإسلامي بقيادة مجدي أحمد حسين ومجدي قرقر، أما المجموعة الرابعة: كانت تضم بعض المستقلين الذين ينحدر أغلبهم من أصول يسارية، وبعضهم لا يزال على صلة باليسار القومي أو التجمعي، ومن رموز هذه المجموعة جورج إسحاق وهاني عنان وأحمد بهاء الدين شعبان.

وُلِدت حركة كفاية عفوية وطرأت فكرة إنشائها أثناء جلسة حوار عقب الإفطار في أحد أيام شهر رمضان عام ١٤٢٤هـ الموافق ٢٠٠٣م، وبدأت الفكرة في التمحور إلى أن وضع تصورها مؤسسو كفاية كُلٌّ من جورج إسحاق وأبو العلا ماضي والسيد عبد الستار المليجي ومحمد السعيد إدريس وأمين إسكندر وأحمد بهاء الدين شعبان، فضلًا عن عبد الحليم قنديل، والذين صاغوا بيانًا استقروا على صيغته المُعنونة بِـ "بيان إلى الأمة: مواجهة الغزو الأمريكي – الصهيوني والتدخل الأجنبي، سبيله الإصلاح الشامل وتداول السلطة"[١٠]، وبعد أن باتت الحركة تتهيأ للنزول إلى الشارع، وكان موعد انعقاد المؤتمر

الثاني للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك قد أقترب، فأُتفِقَ على أن تُعلن الحركة عن نفسها في مؤتمر يتوافق توقيته مع بداية انعقاد هذا المؤتمر، وأُختير يوم الأربعاء ٢٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤م، لكن المشكلة كانت في تحديد مكانه ،ولما كانت الأماكن المقترحة مثل نقابة الصحفيين أو نقابة المحامين غير بعيدة عن أنظار الأمن، فقد استقرّ الرأي وبمبادرة جورج إسحاق على مبنى جمعية أبناء الصعيد بشارع رمسيس في القاهرة وذلك لكون المكان وثيق الصلة بعمله التربوي(١١).

سعى مؤسسو الحركة إلى ابتكار هيكل تنظيمي يتسم بالمرونة ويتجنب الإطار الهرمي في صنع القرار، ففي المؤتمر الأول لحركة كفاية في أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٤م وبعد إقرار البيان التأسيسي لها، تم اختيار أعضاء وما سُمِي بِـ (لجنة التنسيق) والتي ضمت ٣٥ عضوًا من كل التيارات السياسية الفاعلة في الحركة، وهي اللجنة التي قامت بدورها باختيار أعضاء ما سُمِي بِـ (لجنة العمل اليومي) التي تكونت من ١٣ عضوًا، وكان واضحًا فيها أيضًا الحرص على تمثيل كل التيارات، ومثلها مثل حركات احتجاج أخرى حول العالم، قامت تلك الاختيارات على التوافق ولم تتبنَ الحركة فكرة الزعيم الواحد، وإنما توافقت على منسق عام يتولى إدارة عمل لجنة العمل اليومي ومتابعته، وقد اختار المؤتمر (جورج إسحاق) منسقًا عامًا، واحتضنت الحركة الدكتور (عبد الحليم قنديل) الذي كان قد تعرّض لاعتداء غير مسبوق في وحشية ونصّبه متحدثًا باسمها(١٢).

تطرّق مؤتمر الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) إلى ثلاث قضايا رئيسة:

القضية الأولى: اسم الحركة ذاته (الحركة المصرية من أجل التغيير)، فهو يتضمن مهمتها الرئيسة، فهي حركة قامت واجتمعت لهدف واحد هو التغيير، أي تغيير الأمر الواقع بأساليب النضال الديمقراطي المعهودة، ومهمة التغيير تختلف كثيرًا عن مهمة الإصلاح، فالتغيير أعمق وأشمل وأوسع مدى من الإصلاح، والإصلاح

يكون ممكنًا وواجبًا حين يكون الخلل سطحيًّا أو هامشيًّا، أما حين الخلل هيكليًّا، فإن الأمر يستدعي تغييرًا لا إصلاحًا[١٣].

القضية الثانية: قضيت التوقيت، فهذا المؤتمر عُقِد في ذات مدة انعقاد مؤتمر الاحتفال بمولد الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم آنذاك* فكأنَّ القائمين على أمر تنظيم مؤتمر حركة كفاية يستهدفون القول بأن مؤتمر الحزب الوطني لا يمثل سوى الحاضرين فيه، أما أبناء الشعب المصري، فلهم رأي آخر عبّروا عنه في المؤتمر، وقد كان هذا التوقيت عاملًا مهمًا من عوامل نجاح مؤتمر حركة كفاية؛ إذ ساعد على جذب وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية التي سايرت وقائع أعمال مؤتمر الحركة جنبًا إلى جنب مع وقائع مؤتمر الحكومة (الحزب الحاكم آنذاك)، وقارنت بينهما وعرضت للفروق الجوهرية بين توجُّه كل منهما[١٤].

القضية الثالثة: قضية شعار المؤتمر (كفاية)، فدلالة التعبير تتجاوز في الواقع كونه مصريًّا بامتياز، بل ويأتي من عمق الثقافة الشعبية المصرية، واللافت للنظر في كلمة (كفاية) أنها تعني ضمن ما تعنيه كما أوضح مؤسسو الحركة كفاية للسياسات التي أدّت إلى دفع الأغلبية العظمى من المواطنين إلى حزم الإفقار، وكفاية للنهب المنظم لثروة المجتمع وللنزيف المستمر لملكية الوطن، وكفاية لغياب الحرية وانعدام الشفافية وعدم احترام البشر، وكفاية لاستمرار حالة الطوارئ، كما عنت أيضًا كفاية للفساد، وكفاية للبطالة، فشعار كفاية كان بمثابة السهل الممتنع، فهو تعبير بالغ البساطة ولكنه يرتاد آفاقًا أكثر إيحاءً وثراءً [١٥].

قامت الحركة على وفق بيانها التأسيسي لمواجهة أمرين مترابطين، كل منهما سبب ونتيجة للآخر، والأمر الأول: هو المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة بالغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والاغتصاب والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، ومشروع الشرق

الأوسط الكبير، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد جميع الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات السياسية والثقافية والحضارية حفاظًا على الوجود العربي، أما الأمر الثاني: فهو الاستبداد الشامل الذي أصاب المجتمع المصري، مما يستلزم إجراء تغيير شامل سياسي ودستوري، يضعه أبناء مصر وليس مفروضًا عليهم تحت أي مسمى[١٦] ، أمّا أجندة الأهداف فهي تتعلق تحديدًا بالأمر الثاني، كونها محصورة عدا العمل على استعادة دور ومكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد، في الإصلاح السياسي بدءًا من إنهاء احتكار السلطة والثروة وحتى تفصيلات مثل إشراف القضاء الكامل على الانتخابات، وإلغاء حالة الطوارئ، الأمر الذي يدل على أنَّ هذه الأجندة هي بذاتها التي ستحقق مواجهة الأمر الأول الأكثر أهمية؛ إذ عدت حركة كفاية أنَّ المخاطر الخارجية هي الأهم، لكنها أكدت أنَّ الحل يبدأ من الداخل، ومن ثم بدأت العمل من أجل الإصلاح الداخلي[١٧].

ولعلَّ الفكرة الجوهرية التي حملتها حركة كفاية منذ البداية عن نفسها، هي أنَّها بجمعها بين ممثلين من مجمل الطيف القومي تمثل ضمير الأمة أو بتعبير منتشر عند قادتها (كفاية حركة ضمير)، فهي قامت على العضوية الفردية، فنبذت بذلك الأحزاب لكونها بشكلٍ أو بآخر مجرد ديكور، مقررةً بذلك التوجه إلى الأمة مباشرةً بصفتها المعبر عن ضميرها[١٨]. اعتمدت حركة كفاية على شعار (لا للتمديد... لا للتوريث)، وتميزت بمجموعة من الخصائص والتي كانت من أبرز عوامل شهرتها، ومن أهم هذه الخصائص[١٩]:

١. **إنها حركة جماهيرية:** أي لا تقف عند حاجز مكاني أو سكاني معين، بل تمتد لتشمل كافة أطراف مصر من أسوان في الجنوب إلى الإسكندرية في الشمال، فجماهيرية الحركة لا تنبع فقط من مجرد امتدادها وإنما لأنها بالأساس تُعبّر عن حالة التحام شحَّ وجودها في الشارع المصري مؤخرًا.

٢. **إنها حركة مفتوحة:** بمعنى أن عضويتها لا تقتصر على فئة عمرية أو مهنية بعينها، بل مفتوحة لكل الأعمار والمهن، كذلك لا توجد شروط معينة للانضمام إلى الحركة مثل الولاء السياسي أو الاشتراطات المالية، بل الشرط الوحيد هو أن تكون مصريًا وطنيًا لا مجال للتهاون في حقوقك.

٣. **إنها حركة غير مسيسة في هيكلها:** لا تنتمي إلى فصيل سياسي بعينه تروّج له أو تزايد عليه، فهي ارتضت أن يكون المواطن وليس السلطة هو الحاكم الوحيد على انتمائها الوطني، والشارع هو الملعب الوحيد الذي يمكن التنافس فيه وليس قاعات المحاكم أو حوارات الغرف المغلقة.

٤. **إنها حركة مرنة:** ومرونتها هنا هي مرونة فكرية وحركية وسياسية، فهي لا تقف عند حدود أيديولوجية بعينها بحكم اتساع مطالبها لتغطي الليبراليين والإسلاميين والقوميين واليساريين بوصفهم مواطنين لا أكثر، كذلك فهي تتحرك بإنسيابية ودون تعقيدات بيروقراطية أو إدارية تفسد أهداف الحركة تقيد حركتها، كذلك لا تقف الحركة في خندق أيديولوجي بعينه أو تتحيز لمدرسة فكرية بعينها.

٥. **إنها حركة جنينية:** أو حسب تعبير جورج إسحاق هي مجرد جنين شعبي، فهي لا تدعي الكمال والاكتمال أو الشمولية، ولكنها في نفس الوقت تسعى لتصبح نواة لحركة مجتمعية تآكلت وضُمرت في المجتمع المصري.

٦. **إنها حركة وطنية:** أهم ما يميز حركة كفاية قدرتها على صهر الأفراد في بوتقة وطنية واحدة، لا تفرق بين مسلم ومسيحي أو غني وفقير أو متعلِّم أو أُمي، وهي باختصار حركة مجتمعية تحمل في ثناياها الكثير من صفات وملامح المرحلة التي عاشتها مصر، وتدق الأجراس بضرورة التغيير الحقيقي.

وترجع أهمية حركة كفاية إلى نجاحها في تغيير الثقافة السياسية في مصر، فقد نجحت الحركة في إعادة تعريف السياسة في المجال السياسي المصري من خلال

خلق روح سياسية جديدة، وبادرت بتأسيس عهد الممارسات السياسية ذات الأسقف المرتفعة؛ إذ توجهت بنقدها ورفضها لأعلى قمة النظام السياسي المصري وهو الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك)، وكسرت التابوهات القديمة في الحياة السياسية التي تحظر المساس بشخصه، كما إنها حاولت جعل المشاركة السياسية الاحتجاجية أكثر شعبية، ونقلتها من ردهات الأحزاب وقاعات البرلمان إلى قلب الشارع المصري، خارجة عن الأطر الأيديولوجية الضيقة التي تتبناها الأحزاب المصرية، وهو ما بدا جليًّا بدءًا من اختيار اسم الحركة (كفاية) تعبيرًا عن كم ضيق ومعاناة المواطنين المصريين، ومرورًا بنوعية القضايا التي تتبناها، ونمط الأنشطة التي تزاولها وأماكنها، واختراق مظاهراتها للمناطق الشعبية، وممارسة بعض الأنشطة القريبة من ثقافة رجل الشارع العادي[٢٠].

ثانيًا- الأطروحات السياسية:

برزت حركة كفاية نتيجة إدراك مؤسسيها أن قنوات العمل السياسي المؤسسي غير محايدة أو غير قادرة على استيعاب مطالب التغيير، لذلك لم تركز كفاية على قضية واحدة، بل تبنت قضايا سياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة[٢١]، وقد كانت الحركة أقرب إلى مظلَّة تنسيقية واسعة تضم تحتها عددًا كبيرًا من الأحزاب والقوى السياسية المصرية التي من المُفترض أن تعمل على عدم تجديد ولاية الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) وعدم توريث ابنه (جمال) الحكم تحت شعار (لا للتمديد... لا للتوريث)، كما تهدف إلى إجراء تغيير شامل سياسي واقتصادي ودستوري لإزالة الاستبداد الذي لحقت آثاره بالمجتمع المصري، سواء من خلال إلغاء احتكار السلطة إلى المطالبة بسيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء، إلى جانب المطالبة بإنهاء احتكار الثروة الذي أدّى إلى شيوع الفساد وتفشي البطالة والغلاء[٢٢].

ويرى (فريد زهران) أنَّ أهم ما أعطى حركة كفاية تميزها وجاذبيتها سببان[٢٣]: **الأول** – أنَّ جُلَّ اهتمامها قد أنصبَّ على الشأن الداخلي والإصلاح السياسي على الرغم من أن بيانها التأسيسي قد بدأ بالمخاطر والتحديات الخارجية فيما أطلقوا عليه الأمر الأول الذي ينبغي مواجهته، فيما عدّوا الأمر الثاني الذي عليه أن يواجهوه أيضًا هو الاستبداد السياسي، لكنهم أكدوا أن الأمرين مرتبطانِ، وأعلنوا أنَّ الإصلاح المنشود ينبغي أن يبدأ بإنهاء احتكار السلطة وفتح تداولها بدءًا من موقع رئيس الدولة، وإعلاء سيادة القانون واحترام القضاء، أي إنَّ الحركة أكدت على أن المخاطر الخارجية هي الأهم لكن إصلاح الخارج يبدأ من الداخل، ومن ثَمَّ، فإنَّها عملت من أجل الإصلاح الداخلي وهذا من بين أهم أسباب تميزها.

أما الثاني– لجاذبية كفاية ونجاحها هو تصديها المباشر لفكرة احتكار الحزب الحاكم للسلطة والمناداة بتداولها، ابتداءً من منصب رئيس الجمهورية في نفس توقيت إثارة قضية مدى مشروعية التجديد للرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) من خلال استفتاء، ومطالبة الكثيرين بتعديل الدستور لكي تجري انتخابات ديمقراطية لرئيس الجمهورية انتخابًا حرًا مباشرًا بين أكثر من مرشح، ويُعد شعار الحركة (لا للتمديد ... لا للتوريث) دليلًا قاطعًا على هذا التصدي.

وتضيف (منار الشوربجي) أنَّ المغزى الحقيقي لحركة كفاية تمثَّل من ناحية فيما حملته بين جنباتها من نواة يمكن إذا ما تم العناية بها والبناء عليها، أن تنتج قوة سياسية عريضة ذات طابع جديد يناسب بالضبط ما كانت تحتاجه مصر في حينه، ومن ناحية فهي حركة عابرة للأيديولوجيا، ومن ثَمَّ مثَّلت النواة الأولى لما يمكن أن يخلق على المدى الأطول نسبيًا وفاقًا وطنيًا ومن ثَمَّ تيارًا سياسيًا جديدًا، ومن ناحية أخرى مثَّلت الحركة نوعًا جديدًا ومبدعًا من العمل السياسي في مصر[٢٤]، وعلى الرغم من أنَّ الحركة أعلنت أنه من أهم ما يميزها أنها لا تنتمي لأيديولوجية بعينها تتبنى أفكارها وتسعى لنشرها، إلّا إنها قدمت ما يمكن أن يطلق عليه مجازًا – رؤية

للوضع السياسي والاقتصادي، والذي يرغب أعضاء الحركة على الرغم من اختلاف توجهاتهم إلى الوصول إليه[٢٥]، وفي سبيل ذلك، قدّمت الحركة ورقتينِ تحمل الأولى عنوان (نحو عقد اجتماعي – سياسي جديد)، والأخرى (برنامج اقتصادي للمستقبل)، وكان من أبرز ما جاء في الورقة الأولى[٢٦]:

١. إعادة تكييف مؤسسة الرئاسة، بما يحولها عن دولة الرجل الواحد، ويفتح الباب أمام تداول السلطة دستوريًّا، مع تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية وانتخابه انتخابًا حرًا مباشرًا من قبل الشعب من بين مرشحين متعددين، وتحديد سلطات رئيس الجمهورية، وتخليه بمجرد انتخابه عن انتمائه الحزبي، وأن يكون قابلًا للخضوع للمساءلة والمراجعة من مؤسسات دستورية، على أن ينطبق هذا على منصب نائب الرئيس، الذي يجب أن يتم انتخابه في قائمة واحدة مع الرئيس وأن يخلفه في حالة الوفاة.

٢. إصلاح الوضع القانوني والقضائي، عبر إلغاء قانون الطوارئ والتشريعات الاستثنائية والقضاء الاستثنائي، وكفالة استقلال القضاء إداريًّا وماليًا.

٣. ضمان الفصل بين السلطات، بما يمنع تغوُّل السلطة التنفيذية وتمكين السلطة التشريعية من الرقابة على أعمال الحكومة، ووجود ضوابط تضمن تمكُّن نخبة برلمانية نزيهة وشريفة.

٤. إطلاق الحريات العامة والحقوق الأساسية للأفراد والجماعات، ومنها حرية الصحافة تأسيسًا وإصدارًا وتحريرًا ونشرًا، وحرية الاجتماع والتظاهر والاعتصام والإضراب السلمي، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات النقابية والأهلية ومنظمات المجتمع المدني، وإرساء مبدأ المواطنة التي تقوم على المساواة بين المواطنين دون تمييز ودون إقصاء لأي قوة سياسية أو اجتماعية عن المشاركة المتساوية، والفرص

المتساوية بين الأفراد والجماعات والمنظمات والأحزاب والتيارات السياسية، وإصلاح العملية الانتخابية بكفالة إشراف القضاء على كافة مراحلها.

وقد وضعت حركة كفاية ما اسمته (برنامج اقتصادي للمستقبل) إمعانًا في ترسيخ دورها، بدأته برفض الأوضاع الاقتصادية، ثُمَّ السعي إلى تحقيق التنمية الذاتية المتواصلة والعادلة ببُعديها الداخلي والخارجي، أي بناء القواعد الاقتصادية الداخلية القادرة على النمو الذاتي المتواصل في مختلف الظروف، وبشكل قادر على المنافسة مع إنتاج الاقتصاديات الأخرى، وصياغة العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر بصورة عادلة ومتكافئة ومحفِّزة للنمو والتطور الاقتصادي، وحدّد البرنامج القواعد الاقتصادية الداخلية للتنمية الذاتية المتواصلة في[٢٧]:

أ. قيام نظام اقتصادي مختلط، يتضمن دورًا فاعلًا للدولة وإطلاق طاقات القطاع الخاص، مع توفير أفضل أشكال الرقابة الشعبية ومكافحة الفساد من خلال نظام ديمقراطي كامل.

ب. وضع نظام عادل للرواتب والأجور والمعاشات لحفز الإنتاج، على أن تقوم سياسة الأجور على مبدأين، الأول: هو أن يكون الدفع مقابل العمل والابتكار هو القاعدة التي تحدد الأجور والرواتب، والثاني: أن يكون الأجر الأساسي هو مصدر دخل الموظف، على أن يكفي حياة كريمة للموظف ومن يعولهم، واقترحت الحركة على أن يكون الحد الأدنى للأجر هو ألف ومائتا جنيه مصري شهريًّا، تزيد سنويًّا بنسبة تعادل معدل التضخم، على أن يزيد مرتب العاملين في كل عام بنسبة تعادل ٧% حسب الأقدمية والخبرة التي اكتسبها العامل، فضلًا عن نسبة موازية لمعدل التضخم.

ت. مكافحة الفساد المستشري في مصر، عبر جهاز مستقل يقدّم تقاريره للسلطتينِ التشريعية والقضائية والرأي العام.

ث. إنهاء تخلّف وجمود هياكل الإنتاج والصادرات، من خلال وضع سياسة مالية ونقدية ناجحة، وقيام الدولة بدور مُباشر في الاستثمار في الصناعات الجديدة فائقة التقنية، والتي تُعد ضرورية لتحديث المجتمع ورفع إنتاجية العمل.

ج. تقديم برامج واقعية وطموحة لحل مشكلة البطالة المتفاقمة، وخلق فرص عمل حقيقية ومنتجة.

ح. وضع البحث العلمي في قلب استراتيجية النهوض الاقتصادي.

أدركت حركة كفاية أنَّ عملية التغيير المجتمعي السلمي في ظل السيطرة الأمنية الصارمة، ومع انتشار الاستبداد السياسي والفساد اللذين كانا سمة النظام السياسي آنذاك، عملية معّقدة وتحتاج إلى جهود كل الطبقات والفئات الاجتماعية والهيئات صاحبة المصلحة في مواجهة انهيار الدولة، وتفسُّخ بنيانها وتردّي أدائها على كل المستويات والاصعدة، ولهذا طرحت كفاية إلى جانب الورقتينِ السابقتينِ بديلًا أطلقت عليه (الكتلة المدنية التاريخية)؛ إذ بادرت الحركة بالدعوة لتوحيد الصف الوطني والقوى الديمقراطية وسعت بكامل جهدها لدفع القوى السياسية الحزبية المصرية على ضعفها ورغم إدراكها لعيوبها البنيوية من أجل التلاقي والتعاون في (الجبهة الوطنية من أجل التغيير)، التي تكونت قبل الانتخابات البرلمانية عام ٢٠٠٥م على أمل أن تمثّل هذه الجبهة نوعًا من الحراك السياسي، يضاف إلى ما تشهده البلاد من حيوية سياسية[٢٨]، وقد استهدفت حركة كفاية حفز القطاعات المدنية في المجتمع إلى التحرّك من أجل تكوين (الكتلة المدنية التاريخية)، التي تقف حائلًا دون انهيار الحركة الديمقراطية السلمية والمجتمع المدني الضعيف البنية، تحت وطأة الاستقطاب الحاد بين الكتلتينِ الرئيستينِ المتواجهتين بما يجمعهما على الرغم من التناقض الظاهري بينهما: كتلة الدولة – السلطة – الحزب الحاكم المتحالفة مع رجال المال والأعمال وكتلة جماعة الإخوان المسلمين[٢٩].

استطاعت حركة كفاية أن تحقِّق العديد من المكاسب على المستوى السياسي ومن أهمها، أنها طرحت ثقافة الاحتجاج والمقاومة السلمية القائمة على أسس ديمقراطية لتصبح ثقافة شعبية لجميع المصريين، وذلك من خلال انتزاع حقوق أساسية طالما حرموا منها، مثل: حق التظاهر السلمي، وحق الإضراب الجماعي عن العمل، وحق الاعتصام، وحق مقاضاة الدولة وفضح أجهزتها ومؤسساتها القمعية، وحق التجمُّع وعقد الاجتماعات والندوات السياسية، وإصدار البيانات والمطبوعات التي تنتقد سياسات الحكومة والنظام، وإجبار النظام على التفاوض الجماعي مع ممثلي بعض القطاعات المحتجة، كل هذه الممارسات التي كانت محظورة بالممارسة والقانون أصبح يمارسها العديد من فئات المجتمع من القضاة وأساتذة الجامعات إلى العمال والفلاحين وموظفي الحكومة والطلاب وسائقي القطارات وجامعي القمامة، بل انتقلت شرارة الاحتجاج من أبناء الطبقة الوسطى إلى المهمشين من سكان العشوائيات والقاطنين في ضواحي وأطراف البلاد(٣٠).

نستنتج مما سبق، أنَّ الحركات الاجتماعية الجديدة أو الحركات المطالبة بالتغيير على النحو الذي جسّدته الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) وهي هيئات للنشاط السياسي – الاجتماعي، ذات طبيعة ديناميكية، تربط بين أُناس لا يُشترط فيهم الانتماء إلى طبيعة واحدة أو وحدة الفكر أو الأيديولوجية، وإنّما يجمعهم الاتفاق على برنامج مرحلي للنضال وشعارات عامة جامعة، وينظم جهودهم شكل تنظيمي شبكي أولي وبسيط ومرن وسريع الاستجابة، محرَّر من قيود الأشكال التنظيمية الحزبية الهرمية التقليدية.

المطلب الثاني– دور الحركة في التغيير السياسي عام ٢٠١١م:

شكّلت الحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية) واحدة من أهم الحركات الاجتماعية الاحتجاجية التي ظهرت على الساحة السياسية المصرية خلال العقد

الأول من القرن الحادي والعشرين، وقد أحدثت الحركة منذ تأسيسها عام ٢٠٠٤م وحتى قيام ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م الكثير من الجدل والحراك في المياه الراكدة؛ إذ انتقدت بجرأة غير مسبوقة الكثير من السياسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لنظام الحكم المصري، لاسيما فيما يتعلق بقضية التوريث، الأمر الذي جعلها تجتذب الكثير من القوى السياسية النخبوية المنضوية سابقًا في الأحزاب والحركات السياسية التقليدية، فضلًا عن القوى الشعبية والمواطنين البسطاء الذين رأوا في انتقادات الحركة للحكومة ووقوفها في وجه التجاوزات الرسمية وإهمال حاجات وهموم المواطن المصري تعبيرًا عن شعورهم بالقهر السياسي والإجتماعي، فخرجوا يساندون الحركة حتى أصبحوا جزءًا منها يقودهم الأمل في التغيير[٣١].

قامت (كفاية) خلال حقبة نشاطها بعدد مؤثر من التظاهرات والوقفات الاحتجاجية، فالبداية كانت موفَّقة عندما تزامنت وقفتها الاحتجاجية الأولى مع الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر عام ٢٠٠٤م، ولما كان هذا التاريخ يوافق يوم جمعة، فقد تقرر تأخير موعد تلك الوقفة ليصبح يوم الأحد ١٢ كانون الأول/ ديسمبر من نفس العام، على أن تكون أمام دار القضاء العالي بِعَدِّها حصنًا للقانون ولحقوق الإنسان، وعُدَّت هذه الوقفة التعبير الشعبي المُنظَّم الأول من نوعه ضدّ النظام الحاكم آنذاك، بعدما كانت التظاهرات السابقة تكتفي برفع شعارات تتعلق بمناصرة قضايا فلسطين والعراق[٣٢]، وقد كثّفت حركة كفاية تحركاتها الاحتجاجية في إثر إعلان الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) عزمه إجراء تعديلات دستورية تتيح للمواطنين المصريين اختيار رئيس الجمهورية من بين أكثر من مرشح في معرض القاهرة الدولي للكتاب في شباط/ فبراير ٢٠٠٥م، فرفع المحتجون شعارات (كفاية: لا للتمديد، لا للتوريث)، كما استطاعت الحركة تحقيق إنجازات ربّما لم تستطع بعض الأحزاب السياسية الشرعية الموجودة على الساحة

تحقيقها؛ اذ تمكّنت من الخروج خارج القاهرة والدعوة إلى التظاهر في ثلاث محافظات في آذار/ مارس ٢٠٠٥م، ثُمَّ في ثلاث عشرة محافظة في نيسان/ أبريل من العام ذاته[٣٣]. تركت إحدى التظاهرات التي نظمتها كفاية علامة بارزة في تاريخ الحياة السياسية المصرية، وهي تظاهرة يوم ٢٥ أيار/ مايو ٢٠٠٥م، يوم الاستفتاء على التعديلات الدستورية، وترجع شهرة تلك التظاهرة، ليس فقط بسبب الحجم غير المسبوق للحراك الاجتماعي والسياسي الذي ساد الشارع المصري آنذاك، ولا بسبب نجاح حركة كفاية في خرق (الخطوط الحمراء) أو رفع سقف الاحتجاج السياسي المصري بمعارضة الرئيس ومهاجمة النظام القائم حينها؛ ولكن أيضًا بسبب الاعتداءات الأمنية الشديدة والشرسة على المتظاهرين والصحفيين الذين غطّوا التظاهرة سواء بالضرب أو بالاعتقال، تلك الاعتداءات التي تجاوزت هي الأخرى الخطوط الحمراء لتصل إلى حد التحرّش الجنسي بالسيدات والفتيات المشاركات في التظاهرة[٣٤]، وتلا تلك التظاهرة عدد آخر من التظاهرات أهمها، الوقفة الاحتجاجية الصامتة أمام ضريح (سعد زغلول) التي أوقد المتظاهرون فيها شموعًا في حزيران/ يونيو عام ٢٠٠٥م للتضامن مع ضحايا التظاهرات السابقة ممن أُعتدى عليهم بالضرب أو الاعتقال أو التحرُّش[٣٥].

ولأنّ ذروة نجاح كفاية ارتبطت واعتمدت على شعار (لا للتمديد، لا للتوريث) فقد كان التجديد للرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) إيذانًا لتراجع دورها، على الرغم من أنَّها سعت بعد ذلك لتجديد نشاطها نسبيًّا إلى حدّ أنَّها دعت إلى تنظيم مظاهرة من العاطلين في مواجهة البطالة مثلًا، لكنَّ الدعوة لمثل هذه الأنشطة لم تحقق النجاح المرجو، بل أدّى الدخول في قضايا من هذا النوع ومحاولة بلورة موقف موحَّد فيها أو في غيرها إلى حدوث خلافات واسعة بين مكونات ائتلافها[٣٦]، بوضوح أكثر، فإنَّ كفاية في الأصل كيان ائتلافي واسع يضم إلى جوار المكونات الأربعة التي ذكرناها سابقًا العديد من المستقلين، ولم يوحَّد هذا الائتلاف الواسع في الحقيقة سوى شعار

(كفاية ... لا للتمديد، لا للتوريث)، ومن ثَمَّ كانت المهمة هي قطع الطريق على مبارك أو نجله؛ ولأنَّ المهمة انتهت فلم يكن صدفة أن تؤدي محاولة استمرار كفاية وكأنَّها حزب سياسي جديد إلى حدوث اختلافات كبيرة داخلية وصلت إلى ذروتها في خروج مجموعة حزب العمل بقيادة (مجدي أحمد حسين) و(مجدي قرقر) من كفاية بضجة إعلامية كبيرة[٣٧].

طرحت كفاية في ٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٧م خطة للانتهاء السلمي من حكم مبارك وعائلته، تضمنت إلغاء حالة الطوارئ، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين، وإلغاء القوانين كافة المقيّدة للحريات، وضمان استقلال القضاء وإدارته الانتخابات وتنظيم محاكمات علنية أمام القضاء الطبيعي لعائلة مبارك وجميع المسؤولين، وتنظيم ثلاثة استفتاءات شعبية في شأن تجميد اتفاق (كامب ديفيد) أو إلغائه، والخصخصة، والمعونة الأمريكية، وانتخاب جمعية تأسيسية شعبية تضع الدستور، وفي ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٨ أصدر (ائتلاف المصريين من أجل التغيير) بيانه التأسيسي الذي وقّعه أكثر من ٣٠٠ شخصية[٣٨]، وفي ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٨م، كانت حركة كفاية ضمن القوى الداعية للإضراب في ذلك اليوم، وهو الإضراب الذي شهد تظاهرات ضخمة في المحلّة الكبرى، انتهت بقمع المتظاهرين، وعلى الرغم من أنَّ الإضراب لم ينجح في القاهرة إلّا إنّه كان مقدمة للعديد من الاحتجاجات الفئوية والسياسية التي تصاعدت في القاهرة وأمام مجلس الشعب والوزراء، وأكبرها اعتصام موظفي الضرائب العقارية الذي تواصل لأسابيع وأجبر الحكومة ووزير المالية على الاستجابة لمطالبهم بقيادة (كمال أبو عيطة) الذي كان قياديًّا من مؤسسي كفاية[٣٩].

أصدرت حركة (٦ أبريل) في تطور لاحق بالتضامن مع حركة كفاية ومنظمات طلابية بيانًا مشتركًا في ٦ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩م تحت عنوان: (حان وقت

التغيير)، تُعلن فيه: "أنّه من واقع إدراكنا لمسلسل التدهور المستمر الذي تشهده مصر في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، نعلن عن مبادرتنا السياسية الوطنية الجامعة (إعلان القاهرة) التي سنعمل من أجلها، وسيتم تصعيد إضراب ٦ أبريل بِعَدِّهِ تحرّك وطني جامع لأبناء هذا الشعب لنيل حقوقنا"، وهو ما تحقق بالفعل في تحرُّك ٢٥ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، وقد ضمَّ إعلان القاهرة المهام الرئيسة لبرنامج المرحلة الانتقالية، وهي(٤٠):

١. الدعوة إلى جمعية تأسيسية تضع خلال عام دستورًا جديدًا للبلاد.

٢. تعديل القوانين المكمِّلة للدستور، وفي مقدمتها قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون انتخاب رئيس الجمهورية، ومجلس الشعب، وقانون الإضراب وجميع القوانين المنظِّمة لإعلان الحريات العامة للشعب، وتحرير ملكية وسائل الإعلام وحظر تدخل الدولة في إدارتها وأعمالها.

٣. ضبط الوضع القانوني والقضائي في مصر، بإلغاء قانون الطوارئ وجميع التشريعات الاستثنائية والقضاء الاستثنائي وكفالة استقلال القضاء وإصلاح العملية الانتخابية تحت الإشراف القضائي الكامل.

٤. إعادة توصيف دور محدد لمؤسسة الرئاسة، والتخلص من ملامح دولة الرجل الواحد ومراجعة سلطاته.

٥. إزالة جميع أشكال إعاقة التداول السلمي المرن للسلطة، والسماح لكل الاتجاهات والقوى الحقيقية في المجتمع بتشكيل أحزابها وإصدار صحفها، وإلغاء القيود على التدوين وإطلاق سراح المدونين وكافة سجناء الرأي العام وتعويضهم.

٦. قطع الطريق أمام مشروع التوريث، والسعي لتحقيق الدولة المدنية، ودعم حقوق المواطن، ومنع تغوّل الذراع الأمني في كافة نواحي الحياة في مصر.

انتقلت الراية إلى (الجمعية الوطنية للتغيير)، التي يُعَدَّ الدكتور (محمد البرادعي) المدير السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية رمزًا لها، بعد أن تراجعت حركة كفاية وبهت دورها، وقد التحق بالجمعية رموز وأفراد من حركة كفاية، وكذلك من (الحملة الوطنية ضد التوريث) التي تأسست أواخر عام ٢٠٠٩م وشباب ٦ أبريل ممن تواصلوا عبر الفيسبوك، ثُمَّ نجحوا في نقل حركتهم من العالم الافتراضي إلى الواقع، وشاركوا في أنشطة وفعاليات احتجاجية عديدة[٤١]، وسعت الجمعية إلى حشد المصريين لتوقيع بيان يتضمن مطالب سبعة، منها إنهاء حالة الطوارئ، والإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، ورقابة منظمات المجتمع المدني عليها، مع إعطاء فرص متكافئة في وسائل الإعلام للمرشحين جميعهم، وحق المصريين في الخارج في التصويت، وإلغاء القيود على الترشُّح لرئاسة الجمهورية، والتصويت بالرقم القومي[٤٢]، وعلى الرغم من أنَّ (الجمعية الوطنية للتغيير) شغلت الفراغ الذي خلّفه تراجع كفاية، وزادت عليه، وفتحت بابًا عريضًا للمصريين أمام تحسين شروط الحياة السياسية، إلّا إنها بدأت تعاني خلافات داخلية، وفتور همّة رمزها البرادعي تدريجيًّا، قياسًا إلى الحال التي ظهرت عليها وقت انطلاق الجمعية وإطلاق بيانها التأسيسي، كذلك فإنَّ الجمعية لم تبذل جهدًا كافيًا في نقل الزخم المرتبط بها من العالم الإفتراضي إلى العالم الواقعي[٤٣].

كانت انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠م هي الأسوأ في تاريخ مصر المعاصر كله، فقد فاز الحزب الحاكم آنذاك وعبر التزوير بنسبة ٩٧%، ومن اللافت للنظر أن يُصرّح (مصطفى الفقي) القيادي في الحزب الحاكم، رئيس لجنة العلاقات الخارجية والشؤون العربية بمجلس الشورى في اجتماع له بوفد من أعضاء لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس الأمريكي في ٢٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م "بأنَّ هذه الانتخابات شهدت بعض التجاوزات وهو ما يحدث في كل دول العالم"[٤٤]، ولم يمر التزوير بسلام، فعلى مدى الأيام التالية اندلعت التظاهرات ضد المجلس الجديد، وشاركت فيها كل

فصائل المعارضة، ففي الذكرى السادسة لتظاهراتها الأولى في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤م احتشد المئات من النشطاء من مختلف الأطياف السياسية (أخوانًا ووفدًا وناصريين وأعضاء بحركة كفاية و٦ أبريل) أمام نقابة المحامين ودار القضاء العالي، وأحاطت حشود الأمن المركزي بالمتظاهرين وأجبروهم على الوقوف على أرصفة نقابة المحامين ودار القضاء العالي، وطوقت أعداد كبيرة من سيارات الأمن وسط القاهرة، وظهرت الشرطة النسائية للسيطرة على عدد كبير من الفتيات اللآتي شاركن في الوقفة؛ إذ هتف المتظاهرون ضد الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) و(أحمد عز) أمين تنظيم الحزب الوطني، ورئيس مجلس الشعب (أحمد فتحي سرور) وغيرهم من رموز الحزب الوطني، وكان من بين هتافاتهم: "يا مبارك بُص وشوف، التزوير على المكشوف" و"العصيان المدني هو طريقنا"، كما أعلن (عبد الحليم قنديل) المنسق العام لحركة كفاية "أن هذا التجمع يُمهِّد لانتهاء مرحلة التغيير بالانتخابات، وبدء مرحلة جديدة هي مرحلة المقاومة المدنية والعصيان السلمي"(٤٥).

بدأت الأحداث تتوالى بسرعة، ودعت الجمعية الوطنية للتغيير إلى تشكيل برلمان موازٍ وتمَّ تشكيل هذا البرلمان بالفعل وأُعلِن عن تأسيسه في يوم الأحد ١٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، وكما هي عادة المعارضة الرسمية التي درجت على أن تلتحق بركب السلطة؛ إذ رفضت الانضمام إلى المعارضة ولم تشارك في ذلك البرلمان، ومع استعداد النظام لخوض الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في أيلول/ سبتمبر ٢٠١١م أعلنت قوى المعارضة الرئيسة – رسمية وغير رسمية – مقاطعتها، فيما تفرَّد حزب التجمُّع بموقف مختلف وقرر على لسان رئيسه (رفعت السعيد) بأنَّ "قرار مقاطعة الانتخابات الرئاسية أو المشاركة فيها ما يزال قيد الدراسة"(٤٦).

فتحت حركة كفاية الباب لاحتجاجات وتظاهرات واعتصامات؛ إذ شهدت المرحلة ما بين ميلاد كفاية أواخر عام ٢٠٠٤م وثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١م أكثر من ثلاثة آلاف فعل احتجاجي شعبي (اعتصام، إضراب، تظاهر، قطع

طريق، تجمهر عام) عمالي وفلاحي، وبواسطة طبقات الشعب الفقيرة، فضلًا عن عشرات التحركات الاحتجاجية لسكان المناطق العشوائية والمطالبين بسكن لائق، والمحتجين على تدهور الأوضاع التعليمية والصحية، وعلى التجاوزات الأمنية المنهجية، وعلى تردّي الأوضاع البيئية، وطلبًا لرغيف من الخبز أو شربة ماء أو أنبوبة غاز، بعد أن باتت أمورًا يعزُّ الحصول عليها(٤٧)، ويؤكد المحللون السياسيون أنَّ جانبًا كبيرًا من الفضل في هذه التحركات الواسعة، يعود إلى مبادرة حركة كفاية الشجاعة التي كانت أول من كسر حاجز الخوف وانتزع حقَّ التظاهر، فعلى امتداد السنوات الخمسة الأخيرة قبل الثورة، كانت مصانع مصر وقراها وجامعاتها وشوارعها وسلالم نقاباتها ومناطقها العشوائية وأطرافها النائية ومركز عاصمتها، محلًا مختارًا لمئات الآلاف من أبناء الشعب المصري المحتجين على غياب الحرية، وانتهاك الكرامة الإنسانية، والجوع، والفقر، والفساد، والتردّي العام غير المسبوق للأحوال، وانعدام الثقة في المستقبل، بعد أن أجهضت سياسات النظام النيوليبرالية المتوحشة أحلام وطن بأكمله، وكرّست مقدّراته بجميعها لخدمة الطبقة الحاكمة التي تكوّنت من التحالف أو التزاوج بين رأس المال الفاسد والسلطة المستبدة(٤٨)، الأهم مما تقدَّم، أنَّ كفاية قدّمت النموذج المُلهِم للعمل العام الجديد في مصر، والمبني على تعزيز القواسم المشتركة بين الفرقاء من مختلف الرؤى القومية والإسلامية والاشتراكية والليبرالية، ودعم كل عمل جبهوي على أرض الواقع، وتخطي الخندقة السياسية، ونبذ سياسة الإقصاء، وتأكيد وحدة القوى الوطنية كلها في النضال من أجل الحرية والكرامة البشرية، وقد كانت حركة كفاية بمثابة تمرينًا على ما حدث في ميدان التحرير يوم ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١م، على أكثر من مستوى(٤٩):

أ. هي تجمّع يمثّل معظم قوى المجتمع وطبقاته التي خرجت تقول بوضوح: إنَّ الوضع غير قابل للاستمرار، ولا بُدَّ من التغيير الفوري لمكونات النظام كلها، حتى

يمكن فتح الطريق المغلق أمام التطور على المستويات كلها، وهو ما حدث على مستوى أوسع في الثورة.

ب. رفضت العمل ضمن أُفق السلطة وقواعد اللعبة السياسية التي أرساها نظام حكم الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك)، وقبلت بها القوى السياسية (الرسمية)، الأمر الذي أدّى إلى شللها وعجزها عن التواصل مع الناس والحياة، وهو ما حدث في الثورة التي رفعت منذ البداية شعار التغيير الشامل (الشعب يريد إسقاط النظام)، ونجحت في تحقيقه.

ت. اعتمدت على القوى الشابة في المجتمع، وطوّرت عبر تجمعاتها النوعية مثل (شباب من أجل التغيير) علاقة خاصة بأعداد منهم، أدّوا أدوارًا بارزة في الثورة.

ث. كانت سبّاقة إلى استكشاف قيمة الثورة التكنولوجية، ووسائل الاتصال الحديثة في إيصال الرسائل السياسية إلى المجتمع والعالم، حينما استخدمت الفضائيات للتواصل، ولتخطي عقبة الحصار الأمني الشرس، وهو الطريق الذي قطعت فيه ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير أشواطًا باتجاه الاستفادة من الكمبيوتر، وشبكة الإنترنت، وشبكة التواصل الاجتماعي (الفيسبوك) وغيرها.

ج. طرحت كفاية التغيير الداخلي بعَدِّه مفتاحًا أي تغير في السياسة الخارجية، خلافًا لما كان سائدًا، إذ كان النضال كله في مواجهة أخطاء السياسة الخارجية للنظام لاسيما في شأن القضية الفلسطينية والعلاقات بالولايات المتحدة الأمريكية، في المقابل ظهر ذكاء الثورة المصرية في تأكيد التغيير الداخلي حتى تنجح الثورة، وحينذاك يمكن تناول باقي مظاهر الخلل في السياسة الخارجية، التي هي بموجب التعريف انعكاس موضوعي للسياسة الداخلية لا العكس.

الخاتمة:

نستنتج مما سبق، بأنَّ الحركات الاجتماعية لاسيما حركة كفاية، أدَّت دورًا كبيرًا في إعادة إحياء الحياة السياسية مرةً أخرى في المجتمع المصري، واستطاعت تسييس جيل كامل كانت الدولة قد أبعدته لمدة طويلة عن حقل السياسة بوصفها من المحرّمات، وكذلك وفّرت قنوات اتصال تمكّنَ الشباب من خلالها من توصيل رسالتهم وتحقيق أهدافهم وتجميع قواهم من أجل تحقيق هدف التغيير، فضلًا عن ذلك أنَّها استطاعت توفير هامش من الحرية للشباب لم تستطع الأحزاب السياسية مجتمعةً توفيره، الأمر الذي جعل الحركة تجتذب أعداد كبيرة من المؤيدين وأصبح لها اليد الطولى في المجتمع متخطية دور الأحزاب السياسية ومتبنَّية أهداف يتفق عليها الغالبية العظمى من أطياف المجتمع، وتُوِّجَ هذا الدور في الإطاحة بنظام حكم الرئيس الأسبق (محمد حسني مبارك) في ثورة ٢٥ كانون الثاني/ يناير عام ٢٠١١م.

الهوامش

١. عماد صيام، حركة كفاية: بداية تحول نوعي لحركة الاحتجاج في المجتمع المدني، في: مجموعة باحثين، تحرير: حلمي شعراوي – عبد الغفار شكر، الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في مصر والتمهيد لثورة ٢٥ يناير، ط١، جزيرة الورد، القاهرة، أيار/ مايو ٢٠١٢م، ص٣٨١.

٢. أحمد سيد حسين، حركات المطالبة بالتغيير في الوطن العربي: حركة كفاية، تقديم: جورج إسحاق، ط١، الشركة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٩م، ص١٦٧.

٣. محمود معوّض علواني محمد، الحركات الاجتماعية في المجتمع المصري: حركة كفاية نموذجًا، مجلة كلية الآداب، العدد (٤١) جامعة بنها، بنها – مصر، تموز/ يوليو ٢٠١٥م، ص٣٥٧.

٤. أحمد عبد التواب الخطيب ومحمود خليفة جودة، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة، ٢٠١٧م، ص١٤٥.

٥. شيماء عبد الهادي، المعارضة غير الرسمية في مصر: كفاية وأخواتها.. مشهد سياسي ساخن، ط١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥م، ص٩.

٦. عبد القادر ياسين، الضلع الغائب من المثلث، في: مجموعة باحثين (عبد القادر ياسين) محررًا، ٢٥ يناير: مباحث وشهادات، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–قطر، حزيران/ يونيو ٢٠١٣م، ص١٠٤.

٧. أحمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠م، ص١٢٢.

٨. فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، ط١،سلسلة تعليم حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص ص٤٦ – ٤٧.

٩. عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو إلى ثورة يناير، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت– لبنان،أيار/ مايو ٢٠١٦م، ص٢٤٤.

١٠.أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص ص١٨٢ – ١٨٣.

١١.أبو أدهم عُبادة كُحيلة، الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، ط١، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٣٢.

١٢.منار الشوربجي، كفاية: أعادة تعريف السياسة في مصر، في: مجموعة باحثين، تحرير: دينا شحاته، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠م، ص١٢٥.

١٣.أحمد بهاء الدين شعبان، رفة الفراشة – كفاية: الماضي والمستقبل، ط١، مطبوعات كفاية، القاهرة، ٢٠٠٦م، ص٤٧.

(*) تأسس الحزب الوطني الديمقراطي في ٢ أكتوبر ١٩٧٨م.

١٤.أحمد منيسي، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

١٥.منار الشوربجي، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢.

١٦.إيمان محمد حسني عبد الله، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٢م ، ص ص١٨٥ – ١٨٦.

١٧.محمود معوّض علواني محمد، مصدر سبق ذكره، ص٣٦١.

١٨.سيف نصراوي وشريف يوسف، حدود الديمقراطية القومية: قراءة في حركة كفاية، في: مجموعة باحثين، تحرير: سامح فوزي، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، ط١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٨م، ص٦٤.

١٩.أحمد بهاء الدين شعبان، الحركات الاجتماعية من "بورتو أليجري" إلى ربيع العربي، ط١، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م، ص ص٧٦ – ٧٧.

٢٠.إيمان محمد حسني عبد الله، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦ – ١٨٧.

٢١.عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٤.

٢٢.محمد العجاتي، الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، في: مجموعة باحثين، تحرير: عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م ، ص٢٢٨.

٢٣.فريد زهران، مصدر سبق ذكره، ص ص٤٩ –٥١.

٢٤.منار الشوربجي، مصدر سبق ذكره، ص١١٣.

٢٥.أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٠.

٢٦.عبد القادر ياسين، مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية، في: مجموعة باحثين، (عبد القادر ياسين) محررًا، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

٢٧.أحمد عبد التواب الخطيب ومحمود خليفة جودة، مصدر سبق ذكره، ص ص١٤٩ – ١٥٠.

٢٨.أحمد بهاء الدين شعبان، الحركات الاجتماعية من "من بورتو أليجري" إلى ربيع العرب، مصدر سبق ذكره، ص٨٢.

٢٩.أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص١٩٣.
٣٠.تغريد عبد المنعم حسب الله، تأثير الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة على المجتمع المصري في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ملحق العدد الثالث، المجلد السابع، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، مصر – محافظة الإسماعيلية، ٢٠١٦م، ص ص٢٨٦ – ٢٨٧.
٣١.دنيا الأمل إسماعيل، مدى مساهمة حركة كفاية في الحراك السياسي المصري، صحيفة الحوار المتمدن، العدد ٣٠٦١، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠١٠/٧/١٢م، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع التالي: www.ahewar.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١م.
٣٢.محمد العجاتي، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٢.
٣٣.عزمي بشارة، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥.
٣٤.عبد القادر ياسين، مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.
٣٥.أبو أدهم عُبادة كُحيلة، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.
٣٦.فريد زهران، مصدر سبق ذكره، ص٥٢.
٣٧.أحمد سيد حسين، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٨.
٣٨.علي سلمان صايل السلامي، حركات التغيير في العالم العربي: قراءة في مشروعية التحول الديمقراطي للسلطة (مصر أُنموذجًا)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٦، العدد: ١٧، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق – الكوفة، ٢٠١٣م، ص ص١٣٧ – ١٣٨.
٣٩.بوبكر الجوهري، مسار الحراك في مصر وبواعثه، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، مركز الدراسات والأبحاث في مؤسسة خالد الحسن، الرباط – المغرب، ربيع ٢٠١٥م، ص١٥٥.
٤٠.إيمان أحمد رجب، نظرية الدومينو، ملحق مجلة السياسة الدولية، السنة(٤٧)، العدد(١٨٤)، المجلد(٤٦)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١١م، ص٤٠.
٤١.عمار علي حسن، الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر... ما لها وما عليها؟، مجلة آفاق المستقبل، السنة الثانية، العدد: ٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، أيلول/ سبتمبر – تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠م، ص٥٤.
٤٢.عبد القادر ياسين، مراكمة الشروط الاقتصادية والاجتماعية، مصدر سبق ذكره، ص٧٢.

٤٣.عمار علي حسن، المصدر السابق، ص٥٥.

٤٤.عمرو عبد الراضي، الفقي لوفد أمريكي: مبارك ليس "بن علي"، جريدة الشروق المصرية، السنة الثانية، العدد ٧٢٥، مطابع الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م، ص٢.

٤٥.محمد أبو زيد ومحمد خيال وضحى الجندي وريهام سعود وندى الخوالي، المئات من نشطاء المعارضة يتظاهرون ضد المجلس الجديد، جريدة الشروق المصرية، السنة الثانية، العدد: ٦٨١، مطابع الشروق، القاهرة، ط٢، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠م، ص٣.

٤٦.محمود رمزي، نائب رئيس "التجمُّع" يطالب بتشكيل (الجبهة الوطنية الديمقراطية) وتضم أعضاء من "الوطني"، جريدة المصري اليوم، العدد: ٢٤١٣، مركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م ص٤.

٤٧.أبو أدهم عُبادة كُحيلة، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

٤٨.أحمد بهاء الدين شعبان، الحركات الاجتماعية من "بورتو أليجري" إلى ربيع العرب، مصدر سبق ذكره، ص٨٥.

٤٩.أحمد بهاء الدين شعبان، خلفية تاريخية: من النُطفة إلى الثورة، في: مجموعة باحثين (عبد القادر ياسين) محررًا، مصدر سبق ذكره، ص ص٣٧-٣٨.

المصادر والمراجع

١. أبو أدهم عُبادة كُحيلة، الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية"، ط١، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م.

٢. أحمد بهاء الدين شعبان، الحركات الاجتماعية من "بورتو أليجري" إلى ربيع العربي، ط١،المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٢م.

٣. أحمد بهاء الدين شعبان، رفة الفراشة – كفاية: الماضي والمستقبل، ط١، مطبوعات كفاية، القاهرة، ٢٠٠٦م.

٤. أحمد سيد حسين، حركات المطالبة بالتغيير في الوطن العربي: حركة كفاية، تقديم: جورج اسحاق، ط١، الشركة العالمية للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

٥. أحمد عبد التواب الخطيب و محمود خليفة جودة ، الحركات الاجتماعية وثورات الربيع العربي، ط١، المكتب العربي للمعارف، القاهرة،٢٠١٧م.

٦. أحمد منيسي، حركات التغيير الجديدة في الوطن العربي: دراسة للحالة المصرية، ط١، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠١٠م.

٧. إيمان أحمد رجب، نظرية الدومينو، ملحق مجلة السياسة الدولية، السنة(٤٧)، العدد(١٨٤)، المجلد(٤٦)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، نيسان/ أبريل ٢٠١١م.

٨. إيمان محمد حسني عبد الله ، الشباب والحركات الاجتماعية والسياسية ، ط١، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠١٢م.

٩. بوبكر الجوهري ، مسار الحراك في مصر، مجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثالث، مركز الدراسات والأبحاث في مؤسسة خالد الحسن، الرباط – المغرب ، ربيع ٢٠١٥م .

١٠.تغريد عبد المنعم حسب الله، تغريد عبد المنعم حسب الله، تأثير الحركات الاحتجاجية والاجتماعية الجديدة على المجتمع المصري في الفترة من ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، ملحق العدد الثالث، المجلد السابع، جامعة قناة السويس، كلية التجارة الإسماعيلية، مصر – محافظة الإسماعيلية، ٢٠١٦م.

١١.دنيا الأمل إسماعيل، مدى مساهمة حركة كفاية في الحراك السياسي المصري، صحيفة الحوار المتمدن، العدد ٣٠٦١، مؤسسة الحوار المتمدن، ٢٠١٠/٧/١٢م، شبكة المعلومات الدولية، على الموقع التالي: www.ahewar.org، تمت زيارة الموقع بتاريخ ٢٠١٨/١٠/٣١م.

١٢.سيف نصراوي وشريف يونس، حدود الديمقراطية القومية : قراءة في حركة كفاية، في : مجموعة باحثين، تحرير: سامح فوزي، حركات التغيير الديمقراطي بين الواقع والطموح: خبرات من أوروبا الشرقية والعالم العربي، ط١، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة ، ٢٠٠٨م.
١٣.شيماء عبد الهادي، المعارضة غير الرسمية في مصر: كفاية وأخواتها.. مشهد سياسي ساخن، ط١، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٥م.
١٤.عزمي بشارة، ثورة مصر: الجزء الأول من جمهورية يوليو الى ثورة يناير، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت– لبنان، أيار/ مايو ٢٠١٦م.
١٥.علي سلمان صايل السلامي، حركات التغيير في العالم العربي: قراءة في مشروعية التحول الديمقراطي للسلطة (مصر انموذجًا)، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد ٦، العدد: ١٧، جامعة الكوفة، كلية القانون والعلوم السياسية، العراق – الكوفة، ٢٠١٣م.
١٦.عماد صيام، حركة كفاية: بداية تحول نوعي لحركة الاحتجاج في المجتمع المدني، في: مجموعة باحثين، تحرير: حلمي شعراوي – عبد الغفار شكر، الحركات الاحتجاجية الاجتماعية في مصر والتمهيد لثورة ٢٥ يناير، ط١، جزيرة الورد، القاهرة، أيار/ مايو ٢٠١٢م.
١٧.عمار علي حسن، الحركات الاجتماعية الجديدة في مصر... ما لها وما عليها؟، مجلة آفاق المستقبل، السنة الثانية، العدد: ٧، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، أيلول/ سبتمبر– تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٠م.
١٨.عمرو عبد الراضي، الفقي لوفد أمريكي: مبارك ليس "بن علي"، جريدة الشروق المصرية، السنة الثانية، العدد ٧٢٥، مطابع الشروق، القاهرة، ط٢، ٢٦ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م.
١٩.فريد زهران، الحركات الاجتماعية الجديدة، ط١، سلسلة تعليم حقوق الإنسان، القاهرة، ٢٠٠٧م.
٢٠.محمد أبو زيد ومحمد خيال وضحى الجندي وريهام سعود وندى الخوالي، المئات من نشطاء المعارضة يتظاهرون ضد المجلس الجديد، جريدة الشروق المصرية، السنة الثانية، العدد: ٦٨١، مطابع الشروق، القاهرة، ط٢، ١٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠م.
٢١.محمد العجاتي، الحركات الاحتجاجية في مصر: المراحل والتطور، في: مجموعة باحثين، تحرير: عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي، ط١،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١١م .

٢٢.محمود رمزي، نائب رئيس "التجمُّع" يطالب بتشكيل (الجبهة الوطنية الديمقراطية) وتضم أعضاء من "الوطني"، جريدة المصري، العدد: ٢٤١٣، مركز المصري للدراسات والمعلومات، القاهرة، ٢١ كانون الثاني/ يناير ٢٠١١م.
٢٣.محمود معوض علواني محمد، الحركات الاجتماعية في المجتمع المصري: حركة كفاية نموذجًا، مجلة كلية الآداب، العدد (٤١) جامعة بنها، بنها – مصر، تموز/ يوليو ٢٠١٥م.
٢٤.مجموعة باحثين (عبد القادر ياسين) محررًا، ٢٥ يناير: مباحث وشهادات، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة–قطر، حزيران/ يونيو ٢٠١٣م.
٢٥.منار الشوربجي، كفاية: إعادة تعريف السياسة في مصر، في: مجموعة باحثين، تحرير: دينا شحاتة، عودة السياسة: الحركات الاحتجاجية الجديدة في مصر، ط١، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠١٠م.